

رئيس الصندوق الوطني يروي لـ «الأنباء» قصة تأسيس أكبر صندوق لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الزهير: مولنا 80 مشروعاً.. أبرز إنجازاتنا في 6 أشهر فقط

أجرى المقابلة: عبدالرحمن خالد

إنها قصة أكبر صندوق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحجم مليار دينار. حكاية بدأت من الكويت لتعيد هيكلة الاقتصاد المعتمد على النفط بهدف تنويعه بمشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة. حيث تحولت الحكومة عليها لتشجيع الشباب الكويتي على المبادرة وتطوير مشاريعهم. من منطلق أن هذه المشاريع هي محرك كبرى الاقتصادات العالمية. يقف خلف هذا الصندوق الشاب الوسيم د. محمد الزهير، رئيس مجلس إدارة الصندوق، ومعه فريق من 40 موظفاً كويتياً. مهمة الزهير ربما لا يحسده عليها أحد، فكان عليه أن يؤسس صندوقاً حكومياً ضخماً من الصفر. وأن يوازن بين المطلوب منه وضغوط المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة الذين ينتظرون دعم مشاريعهم بأي طريقة خوفاً من الفشل. في مقابلة مع «الأنباء» يعبر عن المهمة الصعبة مبتسماً: تعلمت من تأسيس الصندوق العديد من الأمور المهمة. فمن يقول إن تأسيس مشروع صغير صعب فليجرب تأسيس مؤسسة حكومية كاملة. في الواقع، بدأ الصندوق العمل الفعلي في الأشهر الستة الماضية، رغم أن عمره أكثر من سنتين. وفي فترة قياسية يسرد الزهير إنجازات الصندوق كتمويل 80 مشروعاً وتدريب 327 مبادراً كويتياً. وفي خطته للسنة المقبلة تمويل 220 مشروعاً جديداً، وخصصة نحو 43 محطة وقود وفتحها للمبادرين، الذي يعدهم باخبار سارة. لغز الملياري دينار المخصصة للصندوق يوضحه الزهير بأنه موجود لدى الهيئة العامة للاستثمار، وكان يمتنى لو تم إيداعه والحصول على عوائده التي يمكن 1٪ فقط منها في تغطية كل مصاريف الصندوق. كما يؤكد أن الموافقات لتمويل المشاريع تحتاج إجراءات عدة، وليست سهلة أو غير عملية كما يظن البعض. اللغة العلمية وربطها بالحقائق والأرقام واضحة في حديث الزهير. وهي تدل على وضوح الرؤية لديه، التي لا يبدو تنفيذها سهول في ظل بيروقراطية تعيقت كما استنجدنا في المقابلة. فهو يرى ضرورة توسع المشاريع الكويتية خارج الحدود وعدم البقاء في سوق واحد. لا شك أنه طموح عالمي للزهير الذي يظهر صورة حديثة للشباب الكويتي، الأثنيق ببدلة وربطة عنق مميزة. والمتعد اللغات والمطلع على ثقافات العالم.. والمجتهد أيضاً، فهو يعمل 10 ساعات يومياً وحتى يوم السبت كما يقول المقربون منه، وينام باكراً ويستيقظ باكراً ليفتح الباب في مقر الصندوق قبل قدوم الموظفين حسب المقربين. والزهير بدأ حياته المهنية كمهندس بنزول في مؤسسة البنزول الكويتية وشركة البنزول العالمية. ثم انتقل إلى العمل في بريطانيا وإيطاليا وعاش لـ 18 عاماً خارج البلاد، حصل بعد ذلك على ماجستير في التمويل والاستثمار، ودكتوراه في التمويل والتجارة الدولية. ثم عمل في البنك الدولي قبل 12 عاماً. ويدرس الزهير التمويل في جامعة الكويت، كما عمل كعضو متفرغ في المجلس الأعلى للتخصص، وإلى تفاصيل اللقاء:



ما هو أبرز ما أنجزه الصندوق منذ إنطلاقه قبل 6 أشهر؟

● خلال السبعة أشهر الماضية أعلننا عن إطلاق الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المنتدى الأول للصندوق الذي عقد في نهاية أكتوبر 2015 تحت رعاية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ومنذ نوفمبر من نفس العام بدأنا أنشطة الصندوق وفقاً للقانون وحسب آلية العمل المتعددة، بداية من تدريب المبادرين والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال بمفهومها الحديث.

وفي يناير 2016 بدأنا بدراسة واعتماد تمويل هؤلاء وغيرها، فكانت هناك مشروعات قائمة والتي لم تدخل دورات تدريبية، ومشروعات ناشئة التي اجتازت دورة «كوفمان فاستست تراك» وحقت نجاحاً كبيراً، حيث تم خلالها تخريج عدد من الدفعات كما وصل عدد المتدربين لدى الصندوق 327 مبادراً.

وفي شهر مارس من نفس العام بدأنا بالتعاون الفعلي للمشاريع الجاهزة للانطلاق في السوق، بعد مراجعة واعتماد إدارة الفتوى والتشريع لصيغة العقد النموذجي الذي نص عليه القانون. ومع إغلاق السنة المالية 2015/2016، قد تم اعتماد وتمويل 59 مشروعاً بمبلغ 13 مليون دينار تم اعتمادها، مقسمة في قطاعات مختلفة، إذ بعد القطاع التجاري الأكثر بنسبة 40٪ والخدمي بـ 35٪ والصناعي 20٪ والزراعي 5٪.

ومنذ أبريل حتى نهاية شهر مايو، تمت مناقشة 40 طلب تمويل إضافي، واعتمد مجلس الإدارة تمويل 21 مشروعاً منهم مع رفض باقي الطلبات لعدم استيفائها لشروط التمويل الواردة في القانون، أو لعدم استكمال متطلبات ملف طلب التمويل بالشكل الصحيح، أو لم تكن دراساتها ذات جدوى.

هل تم اعتماد مبلغ الملياري دينار والذي يعد رأسمال الصندوق؟

● الـ 2 مليار دينار هي رأسمال الصندوق الأحدث قانوناً، وتؤخذ من الاحتياطي العام، ولذلك هي من المبالغ المدارة من قبل الهيئة العامة للاستثمار حتى يتم صرفها. حيث تم صرف مبلغ 55 مليون دينار للصندوق فقط، وكان ذلك وفق خطة عمل الصندوق. وعند استثمار الفوائض لدى الصندوق إن وجدت، فيكون ذلك في ودائع محلية قصيرة الأجل قليلة المخاطر فقط، وهو حالياً ما يعطي عوائد بـ 1٪ تقريباً. وبالنسبة لآلية صرف الملياري دينار وفقاً للقانون الخاص بالصندوق، فإن المشروع قد ترك هذا الأمر ليتم تحديده بالتنسيق ما بين الوزير المختص ووزير المالية. وكان من الممكن أن يتم إيداع الملياري دينار كاملة لتتحصل على عوائد 1٪، وهو ما نراه كافياً لتغطية مصاريف الصندوق التشغيلية.

ما هي الخطة الاستراتيجية للسنوات المقبلة؟

● الخطة التي وضعها الصندوق مفتوحة، ورؤيتنا تبدأ من تنمية ثقافة ريادة الأعمال وبناء القطاعات المختلفة في الصندوق لخدمة المبادرين وأصحاب المشروعات. وقد عملنا مع البنك الدولي واطلنا على تجارب خليجية وإقليمية وعالمية، كتجارب صندوق خليفة في أبوظبي وعدة دول في شرق آسيا، إذ لديهم بيئة أعمال وتحديات مشابهة لبيئتنا في الكويت، مع الاهتمام الرئيسي بخلق فرص عمل جديدة ومنتجة والعمل على تنويع الاقتصاد ورفع الإنتاجية والتنافسية.

وتلك الاستراتيجية تساهم في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير - حفظه الله ورعاه - في تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي إقليمي، ولذلك بالتوازي وضعنا خطة عمل طموحة للصندوق، والتي نعمل باستمرار على تحديثها طبقاً لعوامل تغير السوق واحتياجات المبادرين.

وهذا ما يتم فعلياً، إذ نعمل على متابعة عملنا وخططنا بشكل ربع سنوي وبشكل المتابعة الدورية، دون أن ننقد الرؤية التي رسمناها منذ البداية. حيث تشكل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما قيمته 60 إلى 70٪ من اقتصادات



د.محمد الزهير رئيس الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. ويبدو مرتاحاً لما أنجزه حتى الآن (أحمد علي)

بعده رفع تقارير عمل الفريق والتوصيات ذات العلاقة إلى كل من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ومجلس إدارة الصندوق الوطني.

هل هناك رؤية لتوسيع أعمال المشاريع الكويتية بالخارج؟
فسي الواقع إن السوق الكويتي صغير مقارنة بعدد المشروعات التجارية، لذا يجب أن ننظر إلى الخليج كسوق أولي للمشروعات المدعومة من الصندوق، ثم إلى السوق العربي من ناحية الثقافة المتشابهة وغيرها من الأمور، وهو ما يستدعي توقيع مثل هذه المذكرات والاتفاقيات لفتح الباب للأسواق أمام مشروعاتنا، حيث تسمح مذكرات التعاون مع صندوق خليفة بفتح الباب أمام المشروعات الكويتية للتوسع في الإمارات والعكس صحيح.

ما أبرز ما جاء التقرير السنوي للصندوق؟

● كل عام يصدر الصندوق تقريراً سنوياً، ليس فيما يخص الميزانية التشغيلية وإنما رأس المال وأعمال الصندوق. وشهد العام الماضي على إصدار أول تقرير سنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015، والذي لم يحتو على فصل خاص بالتمويل نظراً لأن تمويل المشروعات بدأ في العام المالي التالي للتقرير الأول. أما هذا العام، فقد ارتأينا إرسال المسودة الأولى للتقرير لأعضاء المجلس الاستشاري الأعلى، وتمت دعوتهم إلى الكويت لعقد اجتماع للمجلس الاستشاري الأعلى، برئاسة الوزير المختص (وزير التجارة والصناعة) بتاريخ 26 مايو 2016، وكان هناك هدفان من ذلك: الأول: الاستفادة من خبراتهم وأخذ التوصيات والملاحظات لوضعها في التقرير السنوي النهائي للصندوق، والثاني: أخذ نقاط التقييم الخاص بالمجلس الاستشاري عن أعمال الصندوق، وذلك لإعداد التقييم السنوي الثاني للمجلس الاستشاري، ومن ثم رفع تقرير الصندوق وتقييم المجلس الاستشاري إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة المؤقرين في نهاية يوليو المقبل.

وما نتائج التقييم النهائي للتقريرين؟

● لا أستطيع التحدث بنقاط محددة لأن تقرير التقييم لا يزال في طور الإعداد، وفقاً لما تم عرضه ومناقشته، وهو من ضمن مسؤوليات المجلس الاستشاري الأعلى. ولكن أستطيع القول بشكل عام إن أعضاء المجلس الاستشاري سعداء بما قام به الصندوق من أعمال خلال السنة الماضية، وهو ما تم استعراضه من خلال مسودة التقرير الثاني للصندوق على الرغم من محدودية موارده البشرية، وهو ما يدل على كفاءة ومخابرة موظفي الصندوق. وأرى شخصياً أن أغلب التوصيات والملاحظات التي تم أخذها من أعضاء المجلس الاستشاري هذا العام تعد مهمة لتنمية أعمال الصندوق، لذلك

كم عدد الموظفين في الصندوق وهل هناك غير كويتيين؟
● لدينا تقريباً 40 موظفاً، وكل التوظيف حالياً مركز على الكويتيين، ولكن مستقبلاً من الممكن توظيف غير الكويتيين في الأماكن التي لا تتوفر فيها خبرات كويتية.

حدثنا عن الـ 2٪ التي تأخذونها من مشروع المبادر هل هي سنوية أم مرة واحدة؟

● وفقاً للقانون، تلك النسبة هي رسم إداري لتغطية التكاليف، وعند استقبال المبادر وتمويله لفترات تصل إلى 15 عاماً، فإن ذلك عبئاً مالياً وتكلفة إدارية على الصندوق.

ومع قراءة نصوص القانون مجتمعة لا منفردة، كونها تكمل بعضها البعض، نجد هناك مادة تنص على أنه يجب على الصندوق أن يمول ذاتياً على المدى الطويل، ومعنى ذلك القدرة على تغطية التكاليف الإدارية له. وللوصول إلى ذلك، فقد سمح القانون بأخذ «رسوم» وليس فوائد، لذا فإن هذا الرسم يجب أن يكون مستمراً مع استمرارية المشروع. وفي النهاية نحن نتخذ ما يضعه المشروع، فإذا رأى المشروع أن يتم تعديل تلك المادة، سواء بتوضيح أن الرسم مرة واحدة، أو بإلغائه تماماً، سنكون أول من يقوم على تنفيذه، فنحن مع القانون وما يحمي المال العام.

وما ردد على أن هناك تعليقاً من قبل الجهات الرسمية حول أن الـ 2٪ تعتبر ربحية؟

● لم يردي أي كتاب رسمي من أي جهة حكومية بهذا الشأن. وهناك أمثلة أخرى، كالحفاظ المدارة لصالح الدولة، والتي تحصل رسوماً مشابهة وبنسبة الـ 2٪، لم تواجه مثل هذا التعليق.

أغلب الدول، وهي كما شهدنا قبل عدة سنوات الأكثر نباتاً خلال الأزمات المالية العالمية، والأكثر مرونة في التغيير وفقاً لمتطلبات السوق، ولذلك يجب أن نسعى لاستمراريتها والعمل على استدامتها.

وكم عدد المشاريع التي تستهدفون إطلاقها في السنة المقبلة؟

● قدمنا خطة لمجلس الوزراء تستهدف 220 مشروعاً تقريباً في 2017/2016، مع نمو متوقع بنسبة 20٪ - وذلك مبني على المعلومات المحدودة المتوفرة بالسوق المحلي. ولكن يجب علينا دراسة احتياجات المبادرين الفعلية، وقدرة استيعاب الأسواق، خلال السنوات المقبلة حتى نستطيع أن نحسد أعداد المشروعات الجديدة المتوقع دخولها في السوق بشكل أفضل، حيث إن ما يهدف إليه الصندوق من تنمية ورعاية للمشروعات وفقاً لما رسمه القانون يتم لأول مرة بهذا الشكل في الكويت، وهو الأكبر من حيث الأهداف والمسؤولية على المستوى الإقليمي والعالمي.

ما هي تفاصيل توقيع الصندوق المذكرة التفاهم مع مؤسسة البترول الكويتية؟

● ما تم توقيع مع مؤسسة البترول الكويتية عبارة عن 43 محطة المتبقية لدى شركة البترول الوطنية، وذلك لدراسة آلية تخصيصهم من خلال الصندوق لمشروعات متوسطة بدلاً من يتم تخصيصها من خلال المؤسسة لشركة ثالثة وفقاً لنموذج تخصيص المحطات السابق، وكان ذلك بناء على توجيه من وزير النفط أنس الصالح، وقرار من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية.

ويعكف فريق العمل المشترك منذ توقيع تلك المذكرة على العمل لتحديد نقطتين رئيسيتين: أولاً: ماذا سيكون نموذج عمل هذه المحطات؟ وثانياً: كيفية نقل المحطات إلى الصندوق. ومن المتوقع أن ينتهي عمل الفريق المشترك في نهاية يونيو الجاري، يتم

نفتخر بأن لدينا

40 موظفاً كويتياً

يديرون أكبر صندوق

للمشاريع الصغيرة

لا نملك مليار

دينار.. الأموال لدى

«هيئة الاستثمار»

لو وضعنا الملياري

دينار كودائع

بـ 1٪ لقطنا

كل مصاريفنا

أصدرنا تقريراً

بحجم أعمالنا

السنوي.. والمجلس

الاستشاري

سعيد بأدائنا

توصيات

وملاحظات

المجلس

الاستشاري مهمة

لتنمية أعمالنا..

وسأخذ بها



محمد الزهير المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة محمد عبدالله (يسار) والزميل عبدالرحمن خالد خلال المقابلة

حصاد الصندوق في 6 أشهر

- 327 مبادراً تم تدريبهم بمعايير عالمية.
- 80 مشروعاً تمت الموافقة على تمويلها.
- 59 مشروعاً مولت بـ 13 مليون دينار.
- 19 طلب مشاريع رفضت.

كيف يتم تمويل المشاريع وما هو الحد الأدنى

قال الزهير أن هناك فرق بين اعتماد المبلغ المطلوب للمشروع وما يتم صرفه بعد الموافقة على التمويل، حيث أصدر مجلس الإدارة قراراً بتحديد المبلغ الأولي لتمويل المبادرين بـ 50 ألف دينار بحد أقصى، تتم بعدها متابعتهم فنياً والمصروف وفق المعتمد للمشروع.